

سعيد بن سعيد الفارقي

وكتابه (تفسير المسائل المشككة)

سمير أحمد معلوف

لن نجد دارس حياة الفارقي في كتب التراجم أو في كتب النحو مادة يبنى عليها دراسة متكاملة . فلقد أهمله اصحاب كتب التراجم ، كما أهمله النحاة . وليس ذلك غريباً ، فشأنه في ذلك شأن غير قليل من علمائنا المتقدمين ، لانعثر من سيرهم إلا على شذرات لاتنفع غلة الباحث .

ترجم للفارقي اثنان من أصحاب كتب التراجم هما : ياقوت الحموي (ت ٦٢٦ هـ) في معجم الأدباء والسيوطي (ت ٩١١ هـ) في بغية الوعاة ، ونجد في هاتين الترجمتين أن الفارقي هو سعيد بن سعيد الفارقي أبو القاسم النحوي^(١) ، وكان بارعاً في العربية ، وأديباً فاضلاً^(٢) كما ذكر الحموي ، ونقل السيوطي عن ابن العديم أنه عارف بالعربية^(٣) ، وذكر المترجمان شيوخه ، فقال الحموي : أخذ عن الربيعي وابن خالويه^(٤) ، وقال السيوطي : قرأ على الربيعي ، وسمع من ابن خالويه بجلب^(٥) ، أما وفاة الفارقي فكانت يوم الجمعة لسبع بقين من جمادى الأولى سنة إحدى وتسعين وثلاثمائة مقتولاً في أحد مواكب الفاطميين في القاهرة عند

(١) معجم الأدباء ١١ / ٢١٧ ، والبغية ١ / ٥٨٤

(٢) معجم الأدباء ١١ / ٢١٧

(٣) البغية ١ / ٥٨٤

(٤) معجم الأدباء ١١ / ٢١٧

(٥) البغية ١ / ٥٨٤

بستان الخندق^(٦) .

ويمكننا أن نضيف إلى مذكره المترجمان أن الفارقي تتلمذ للرماني (ت ٢٨٤ هـ) ، وقراءته على الرماني ثابتة الصحة ، فلقد نقل عنه ، وسأله مستفسراً في مواضع كثيرة من كتابه : تفسير المسائل المشكلة ، فكأنه سيبويه مع الخليل ، أو ابن جني مع الفارسي^(٧) ، وكذلك فإن الفارقي ذكر اسم شيخه الرماني كاملاً ، وهو : علي بن عيسى بن علي^(٨) ، وهذا ثابت أنه اسم الرماني لا الربعي . ولا نجد غرابة في أن الفارقي قد قرأ على الربعي ، فقد يكون هذا عندما حطَّ الفارقي رحاله في بغداد طالباً مافيها من علوم ، ثم تحوّل عنه إلى الرماني لما لمس من علمه وشهرته . على أننا يجب أن نضع في حسابنا خلط المترجمين بين علي بن عيسى الرماني ، وعلي بن عيسى الربعي ، وليس هذا الخلط جديداً ، فلقد وقع فيه تراجمة غير الحموي والسيوطي^(٩) .

ذكر المترجمان بعض مصنفات الفارقي فقالا إن له : تقسيمات العوامل ، والعلل^(١٠) ، لكن الفارقي ذكر في كتابه تفسير المسائل المشكلة مؤلفين آخرين هما :

- تفسير أبيات سيبويه^(١١) .

- استدراك الغلط في شرح كتاب سيبويه على بعض المتأخرين^(١٢) .

(٦) معجم الأدباء ١١ / ٢١٧ ، والبغية ١ / ٥٨٤

(٧) تفسير المسائل المشكلة ، الورقة : ١

(٨) الورقة : ٢٩

(٩) الرماني النحوي : ٥٨ - ٥٩

(١٠) معجم الأدباء ١١ / ٢١٧ ، والبغية ١ / ٥٨٤

(١١) الورقة : ٦

(١٢) الورقة السابقة نفسها .

وذلك بالإضافة إلى كتاب العوامل الذي ذكره المترجمان^(١٣) أضواء على الفارقي :

يظهر من الشذرات التي بين أيدينا عن الفارقي أنه رجل لاحظ له في الحياة ، فهو غير معروف بين النحاة ، وكتبه غير متداولة على الرغم من أنه أصاب من علم النحو شيئاً غير قليل .

فهل كان الفارقي ذا طبيعة تصرف عنه طلاب العلم ؟ أكان منصرفاً إلى شؤون أخرى غير العلم كالسياسة ، فلم تدع كتبه بين الناس ؟ أكانت طريقة تأليفه للكتب لا تريح الناظر إليها ؟ أو أنها طريقة لا تعود بالنفع على دارس النحو في عصره ، فانصرف الناس عنها إلى غيرها ؟ . لقد كان يؤسه في الحياة واضحاً ، وقد ذكر ذلك في بيتين من الشعر نجدهما في معجم الأدباء للحموي^(١٤) ، وهما :

من أنتهه البلاد لم يرم منها ومن أوحشته لم يقيم
ومن بيت ، والهجوم قاذحة في صدره بالزناد لم ينم

وواضح أن حظّه العاثر ، وبؤسه قد رحلا معه إلى مصر ، فكان فيها حامل الذكر ، ثم انتهى نهاية مأساوية ، إذ قتل دون أن يلتفت إلى موته المؤرخون ، فلم يذكره إلا ابنُ العديم الذي نقل عنه السيوطي .

لأنجد في ترجمة الفارقي ما يفيدنا كثيراً في حديثنا عن ثقافته ، وربما كان كتابه (تفسير المسائل المشككة في أول المقتضب) النص الأكثر إفادةً لنا في هذا المجال ، على أننا لانستطيع معرفة مدى تطوّر هذه الثقافة ، وما آلت إليه في المراحل التالية لتأليف الكتاب ، أي بعد سنة ٣٧٢ هـ ، وهي سنة تأليف الكتاب . ويتضح لقارئ الفارقي أنه ثقّف ثقافة

(١٣) الورقة : ٢٩

(١٤) معجم الأدباء ١١ / ٢١٧

كلامية ، ولا غرابة في ذلك ، فعصره عصر هذه الثقافة^(١٥) ، وشيخه الرماني عرف بالكلام والاعتزال^(١٦) .

وقد تجلّت ثقافته الكلامية في روح الجدل التي سادت في كتابه تفسير المسائل المشكّلة ، فكأن الكتاب مناظرة بين الفارقي والنحويين الآخرين ، ونجد مثالا على ذلك في المسألة الأولى عندما تحدث عن الألف واللام فقال : (فأما الألف واللام فإنها في صورة الحرف ومعنى الاسم ، وأما اسم الفاعل فإنه في صورة الاسم ومعنى الفعل . والدليل على أن الألف واللام في لفظ الحرف أنها هي التي في قولك : الرجل واللام ، تعرّف معنى الجملة هنا في صورة المفرد ، كما تعرّف معنى المفرد في الرجل واللام هناك ، ولولا ذلك لم يكن لها في الضارب ، وبابه فائدة ، والدليل على أنها بمعنى الاسم أن الضير يعود إليها ، ومتى لم يعد إليها ضمير لم ينعقد بها الكلام ، ولم تصحّ بها فائدة .

ولما كان الحرف لا يعود إليه ضمير ، ورأينا ضمير الصلة يعود إلى الألف واللام هنا علمنا أنها اسم ، إذ كان عود الضير ليس من شرط الحرف ، وإنما هو من خواص الاسم ، وقد خالف في ذلك قوم منهم أبو الحسن الأخفش ، وأبو عثمان المازني فجعلها حرفاً ، وإنما خلفت الذي ، وصارت في معناه ، فإذا عاد الضير فيالي « الذي » يعود لا إلى الألف واللام ، وهذا باطل لأنه لا يمتنع أن يصحب الكلمة ما يوجب قلبها عن أصلها بعلّة صحيحة ، ولما كانت الألف واللام قد صحبت اسماً قد غيّر إلى معنى الفعل ، فصار في صورة الاسم ومعنى الفعل ، وجب أن تغيّر هي أيضاً عن أصلها ، فيكون لفظها لفظ الحرف ، ومعناها معنى الاسم ،

(١٥) ظهر الإسلام ٤ / ٧ - ٥٩

(١٦) الفهرست : ٦٩ ، والبغية ٢ / ١٨٠

ليكون التغيير فيها مشاكلًا للتغيير فيما صحبته من الاسم^(١٧) .
 ذكر مترجما الفارقي أنه عالم باللغة أو عارف بها^(١٨) ، ولاندري من
 ترجمته غير هذا عن ثقافته اللغوية ، لكن كتابه تفسير المسائل المشكلة
 يفيدنا إفادةً تتبدى فيها ملامح ثقافته النحوية . وتتجلى هذه الثقافة في
 معرفته مذاهب النحويين في المسائل النحوية التي عرضها ، ومن ذلك
 مسألة الألف واللام^(١٩) ، كما تتجلى في عرضه النظائر التي يحتج بها ، من
 ذلك تفسير مسألة بنظيرها ، كما في احتجاجه على أن الألف واللام ،
 والذي كلُّ منهما أصل في بابه ، ولكن الألف واللام تفسّر بالذي ، كما
 تفسّر (منذ) ب (من) و (حتى) ب (إلى)^(٢٠) .
 وكذلك تظهر هذه الثقافة في رده على المخالفين للمبرد الذين نسبوه
 إلى الخطأ ، فإذا هو - كما يرى الفارقي - أخذ بمذهب للأخفش
 والكوفيين^(٢١) ، مما يدل على اطلاع الفارقي على آراء النحاة ومذاهبهم في
 الاحتجاج ، ونستطيع أن نجمل مصادر ثقافته النحوية بما يلي :
 - مأخذه عن شيخه الرماني^(٢٢) .
 - كتاب سيويه^(٢٣) .
 - كتابا الأخفش (المسائل الصغير والمسائل الكبير)^(٢٤) .

(١٧) الورقة : ٢

(١٨) معجم الأدباء ١١ / ٢١٧ ، والبغية ١ / ٥٨٤

(١٩) الورقة : ٢

(٢٠) الورقة : ٢

(٢١) الورقة : ١١

(٢٢) الورقة : ٢

(٢٣) الورقة : ٦

(٢٤) الورقة : ٨

- كتاب المازني (الألف واللام) (٢٥) .

- المقتضب للمبرد (٢٦) .

- الأصول لابن السراج (٢٧) .

دراسة كتابه (تفسير المسائل المشككة) :

لهذا الكتاب نسختان مخطوطتان إحداهما موجودة في مكتبة شهيد علي ، والأخرى في مكتبة الاسكوريال .

ونسخة تركيا تقع في أربعين ورقة ، وفيها اعتناء بالخط ، وهو خط نسخي كتب بطريقة مغربية ، وصاحب الخط أحمد بن تميم بن هشام اللبلي (ت ٦٢٥) (٢٨) .

أما نسخة الأسكوريال فتقع في سبعين ورقة ، وخطها أقل جودة من نسخة تركيا ، وقد كتبت بخط نسخي متفاوت في الجودة ، كما كتبت رؤوس المسائل بخط عريض واضح ، وفي هذه النسخة سقط كثير ، وأخطاء عديدة ، وعلى هوامشها حواشٍ بخط محمد بن النحاس (ت ٦٩٨ هـ) (٢٩) ، تقلاً عن عالي بن عثمان بن جني (ت ٤٨٨ هـ) (٣٠) .

تقدم الفارقي بهذا الكتاب الى عبد العزيز بن يوسف أبي القاسم الجكار (ت ٣٨٨ هـ) (٣١) كاتب عضد الدولة البويهبي (ت ٣٧٢ هـ) (٣٢) ، أملاً أن يذيعه ويشهره فقال : « ولما كان ذلك مركباً شديداً ، ومطلباً

(٢٥) الورقة : ٨

(٢٦) الورقة : ٢

(٢٧) الورقة : ١٢

(٢٨) ترجمته في معجم البلدان ٧ / ٣١٩ [معجم البلدان - مادة ليلة / المجلة] .

(٢٩) ترجمته في البغية ١ / ١٣ - ١٤

(٣٠) ترجمته في البغية ٢ / ٢٤

(٣١) ترجمته في يتيمة الدهر ٢ / ٨٦ - ٩٧ .

(٣٢) ترجمته في الحضارة الإسلامية ١ / ٦٠ - ٦٢ ، وفي ابن الأثير ٧ / ١١٤ - ١١٧

بعيداً يحتاج فيه إلى توفير السعادة ، وتكامل المعونة ، لينال من كتب ، ويقطع بأيسر نصب ، وجب أن أستنجح في تأليفه ، وأستسعد في تصنيفه بمن يجمع مع الإقبال والجدّ والكمال والسعد أنه في أعلى طبقات الفضلاء ، وأرفع درجات العلماء ، فأكون مع الاستعانة على غرضي قد وفيت العلم حقّه ، ونوّلتّه مستحقّة ، بوضعه في موضعه ، وإيقاعه في موقعه ، ولم أضعه بإعطائه غير أصحابه ، ولم أظلمه باختزانه عن أربابه ، ورأيت أن مستوجب هذه السمة ، ومستغرق هذه الصفة ، الأستاذ : أبو القاسم عبد العزيز بن يوسف أطال الله بقاءه وعلوه ، وكبت حاسده وعدوّه ، وأدام تمكينه وسموّه ، فوسمته باسمه ، وافتتحته بذكره مع القرية إليه . وابتغاء الخطوة لديه ، ويكون إظهاره ونشره وإشاعته وشهره موقوفاً على إثاره ، مقصوراً على اختياره « (٣٣) .

ولم يكن حظّ هذا الكتاب من الذبوع والانتشار بأوفر من حظ مؤلّفه في الحياة ، فلقد أهمل من قبل معاصريه ، وكذلك أهمل من قبل المتأخرين ، فلم يذكره أحد خلا البغدادي الذي نقل عنه في الخزانة (٣٤) . وقد نقرّ الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة الباحثين المعاصرين منه ، فذكره في مقدمة المقتضب ، ونعته بالإسراف على نفسه ، وعلى قارئه بما أتى به من الصور العقلية للمسائل التي فترها (٣٥) . ثم قال عن هذه الصور العقلية : (وهذه رياضة عنيفة ، وما أشبهها بلحم جملٍ غثٍ على رأس جبلٍ وعرٍ ، لهذا رأيت أن أكتفي بتلخيصه ، وأعرض منه الصفو واللباب (٣٦)) .

(٣٣) الورقة : ١

(٣٤) الخزانة ٢ / ٣٣٣

(٣٥) مقدمة المقتضب ١ / ٨٥

(٣٦) المصدر السابق ١ / ٨٦

أقام الفارقي كتابه (تفسير المسائل المشككة في أول المقتضب) على المسائل التي وضعها المبرد في صدر كتابه المقتضب ، وأضاف إليها مسألتين :

الأولى منها ليست من مسائل صدر الكتاب ، ولذلك فإنه اعتذر عنها ، وقال : « ونظيرها في التقدير والتنزيل مسألة يذكرها أصحابنا في كتبهم على ضرب من البيان غير مستقصى ، وقد كنا تقصينا القول فيها ، فأحببنا أن نذكرها في هذا الموضوع ، وإن لم تكن منه ، ولكن حسن ذلك أنها نظيرة ما ذكر فيه^(٣٧) » .

وثانيتها : أسماها الفارقي المسألة المفرعة ، وهي مسألة من وضعه ، وقال عنها : « ولم يبق في الباب لهذه المسألة والقول عليها من فروعها إلا أن نذكر مسألة تتوجه على الخطأ والصواب تكون عبرة لمن استشعر في نفسه معرفتها ، واستيقن بقوته أصلها وعمدتها ، وكل ذلك ارتجلناه ارتجالاً ، وصنفناه اختراعاً لامثالاً ، والله الحمد والمنة^(٣٨) » .

وتجمع هذه المسائل كلها سمات واحدة تنتظمها ، فهي تعتمد

على مسائل عامة واحدة هي :

- الألف واللام

- المصدر

- اسم الفاعل

- اسم المفعول

- الإخبار بالذي وبالآلف واللام

(٣٧) الورقة : ٣٨ .

(٣٨) الورقة : ٢٢ .

- توابع الموصول

- خصائص الصلة

- توابع ما في الصلة

بيّن الفارقي في مقدّمة كتابه هدفه من الكتاب ، فقال : « ولما رأيت توفّر الرغبة من الناشئين في زماننا ، وحرص المتوسطين من أهل الأدب في عصرنا على النظر في كتاب (المقتضب) مع ضيق الزمان عن تعجيل شرح جميعه ، وتشعب الأفكار في أمور تصدّ عن تفسير سائره ، رأيت أن أفسّر المشكل من مسائله التي جعلها في صدر كتابه ، وقدمها في افتتاح خطابه^(٣٩) . فالكتاب كما هو واضح من كلام الفارقي ذو هدف تعليمي ، لأنه موجّه إلى الناشئين الذين يحرصون على النظر في كتاب المقتضب .

واتبع الفارقي لتحقيق هذه الغاية التعليمية منهجاً عقلياً واضحاً ، فقدّم لما فرّعه من المسائل ، ولما فترها به ، اصولاً عامة تنير الطريق ، وتهدي السالك في دروب التفرّيع . لقد أدرك الفارقي منهج المبرّد في كتابه المقتضب ، وهو منهج يقوم على وضع هذه المسائل قصداً في أول الكتاب إذ رأى « أن يقدم في كتابه مسائل تصدّ من قصد له عن التعرض له إلا بعد إحكام أصولها من سواه ، وإتقان أبوابها فيما عداه ، فإذا همّ بقراءة كتابه اقتدر على ما فرّعه بما معه ، وحداه ذلك على النظر فيما يوصله إليه ، وبعثه على طلب ما يستعين به عليه ، فإذا قويت بصيرته ، وتمكنت معرفته صلح أن يقرأ ما بعدها ، وحسن أن يتجاوزها إلى غيرها^(٤٠) .

وإدراك الفارقي لمنهج المبرّد جعله يبتكر منهجاً مناسباً ، فقدّم

(٣٩) الورقة : ١

(٤٠) الموضع السابق نفسه

أصولاً عامّة للمسائل حتى يقدر قارئ المقتضب أن ينظر فيها ويفهمها ، فقال : (ورأيت أن أقدم لكل مسألة أصلاً يعتمد فيها عليه ، ويرجع عند اللبس إليه ، وأبين ما يجوز من ذلك وما يمتنع ، وما يضيق فرعه وما يتسع^(٤١)) ، فقدم في أول الكتاب ما يتعلق بالأصول العامّة التالية :

.. الألف واللام

- المصدر

- اسم الفاعل

- الصفة

وبذا كانت هذه الأصول لاتستوعب المسائل كلها ، فقد كان بعضها يحتاج إلى أصول جديدة بالإضافة إليها ، فإنه لم يكن يتجاهل ذلك بل يقدم للمسألة ما تحتاجه من هذه الأصول ، ومن ذلك ما قدمه للمسألة الثالثة عشرة من أصل يتعلق بفعل (جعل) ، فقال : « يحتاج في تفسير هذه المسألة إلى أصول متقدمة غير ماسلف منها لتكشف وجهها ، وتظهر قياسها ، ويسهل التفريع عليها ، ويفزع في علمها إليها إن شاء الله . اعلم أن (جعلتُ) له تصرف في الكلام ودور في الأحكام ، وهو على أربعة أوجه يجمعها أصلان :

أحدهما : أن تكون بمعنى (صيّرتُ) ، فلا بد أن يتعدى إلى مفعولين .
والآخر : أن يكون بمعنى (عملتُ) ، و (خلقتُ) فلا يتعدى إلا إلى واحد^(٤٢) .

وهناك نوع آخر من هذه الأصول جاء به الفارقي في أثناء تفريعه للمسائل ، فقد تعرض مسألة ما تحتاج إلى أصل من الأصول ، فيرجعها

(٤١) - لم يضع - بق نفسه

(٤٢) - للريقة : ٣٣

الفارقي إليه ، فجاءت هذه الأصول والقواعد منشورة بين مسائل التفريع ، ومن ذلك ما ذكره في البديل من محذوف ، وتأكيد المحذوف عندما تعرّض لمسألة الفراء (الذين أجمعون يحسنون إختوتك) ، فقال : « قيل : ذلك لا يجوز ، لأن البديل من محذوف ، وليس كالعطف والتأكيد ، من أجل العامل يصحّ تعلقه بالظاهر المذكور ، فلا تتوجّه الدلالة إلى المضر المحذوف في البديل^(٤٣) » .

وتعدّ هذه الأصول والقواعد الأساس الذي ترجع إليه مسائل التفريع ، فهي التي تفسّر وفقها هذه المسائل ، ويجوز التفريع أو لا يجوز قياساً عليها .

نقل الفارقي نص المسائل من المقتضب مع اختلاف طفيف في الألفاظ في بعض المسائل ، وربما كان هذا الاختلاف بسبب اختلاف النسخ ، فقد يكون الفارقي قد اعتمد على نسخة من المقتضب غير النسخة التي حققها الشيخ محمد عبد الخالق عضية . وقد أورد الفارقي بعد نصّ المسألة تفسير المبرد المقتضب لهذا النص ، وهو تفسير يوضّح بعض علاقات ألفاظ المسألة وإعرابها ، ويظهر هذا جلياً في المسألة الأولى ، فقد جاء فيها : « قال أبو العباس - رحمه الله - تقول : أعجبتني ضرب الضارب زيدا عبد الله ، رفعت الضرب لأنه فاعل أعجبتني ، وأضفته إلى الضارب ، ونصبت زيدا ، لأنه مفعول في صلة الضارب ، ونصبت عبد الله بالضرب الأول ، وفاعله الضارب المجرور ، وتقديره : أعجبتني أن ضرب الضارب زيدا عبد الله ، فهكذا تقدير المصدر^(٤٤) » .

(٤٣) الورقة : ٤

(٤٤) المسألة في المقتضب ١ / ١٣ ، وفي الفارقي الورقة : ٢

واعتمد تفسير الفارقي على الأصول العامة التي قدمها في بداية المسألة الأولى ، أو الأصول الإضافية التي ذكرها في مقدمة بعض المسائل الأخرى ، فكان يعقب على تفسير المبرد المقتضب بتفسيره الخاص وفق هذه الأصول ، ويوضح هذا قوله في المسألة الأولى : « فعلى هذه الأصول التي تقدمت إذا قلت : أعجبنى ضرب الضارب زيدا عبد الله ، يكون : أعجب فعلاً ماضياً ، والنون والياء اسم المتكلم في موضع نصب ...^(٤٥) » .

وقدر الفارقي للمسائل التي فترها أصولاً تعد صياغة عقلية لهذه المسائل ، وهذه الصياغة موجودة في ذهن المتكلم ، ولكنه لا ينطق بها ، بل يصوغ ما أراد في ألفاظ أكثر اختصاراً ، وقد كان المبرد يضع في تفسيره لبعض المسائل مثل هذه الأصول . وتتوضح هذه الطريقة من خلال المقارنة بين نص مسألة ما من المسائل التي وضعها المبرد ، والأصل المتدر ، فنص المسألة الأولى هو : (أعجبنى ضرب الضارب زيدا عبد الله) ، وتقدير الأصل هو : (أعجبنى أن ضرب عبد الله رجلاً ضرب زيدا^(٤٦)) .

أما تفریع المسائل فقد اهتم به الفارقي اهتماماً كبيراً ، وأخذ منه هذا العمل مجهوداً كبيراً ، فبين ما تحتمله كل مسألة من أنواع التفریع ، وكأنه يحاول إيجاد ما يحتمله التركيب العربي من أنواع التقديم والتأخير ، والتثنية والجمع ، والإخبار بالذي وبالآلف واللام .

ومن أمثلة تفريعاته ما جاء في المسألة الثامنة عشرة من تفریع بالآلف واللام والفعل والعائد ، ويعني هذا التفریع وجود أسماء في المسألة ، فيجعل الآلف واللام لبعضها دون بعض ، وكذلك يجعل الضمير

(٤٥) الورقة : ٤

(٤٦) الورقة : ٤

العائد لبعضها دون بعضها الآخر ، وكذلك الفعل ، فيتكوّن لديه تفرّيع جديد للمسألة .

فنصّ المسألة هو (عبدُ الله زيدُ الضارِبُ^(٤٧))، أما تفرّيعه عليها فكان كما يلي : « فعلى هذه الأصول في المسألة أربع تقديرات : الأولى منها : أن تكون الألف واللام في الضارب والفعل جميعاً لزيد ، فلفظ المسألة على ما تقدّم لا يحتاج إلى زيادة تقول : (عبد الله زيدُ الضارِبُ) ، فالضارِبُ خبر زيد ، لأنه هو هو ، وزيد مبتدأ ، والجملة التي هي زيد والضارِبُ ، خبر عن عبد الله الذي هو مبتدأ أول ، والعائد من الجملة إلى عبد الله ، الهاء في الضارِبُ ، وصار ذلك بمنزلة قولك : هند عمروٌ ضربها ، وفي الضارب ضمير فاعل يعود إلى الألف واللام ، فهذا بيان التقدير الأولى^(٤٨) . »

وبعد ، فلقد حاولت وضع قواعد عامة لمنهج الفارقي في كتابه ، ولكن قارئ هذا الكتاب للمرة الأولى لا يستطيع أن يتعرف إلى هذا المنهج على نحو واضح ومتكامل ؛ لأن طبيعة الكتاب وما احتواه من أنواع التفرّيع المتداخلة المتشعبة تجعل القارئ يحتاج إلى قراءة النصّ مرات متعدّدة ، بعضها للبحث عن التفرّيع ، وبعضها للبحث عن التفسير ، وبعضها للبحث عن الأصول ، ولذلك فإن اكتشاف المنهج العام لهذا الكتاب يتطلب تأملاً وصبراً حتى يضم أجزاءه بعضها إلى بعض بالنظر والتفكير ، ولا يتم ذلك إلا بقراءة الكتاب كاملاً غير منقوص .

(٤٧) الورقة ٣٧

(٤٨) الموضوع السابق نفسه